جغرافية الجريمة والجنوح
دراسة مقارنة

د. مانع علي(*)

إن بحث علاقة التمدن كمظهر للتغير الاجتماعي بالجريمة والانحراف، يرجع إلى عهد ابن خلدون، عندما قارن سكان المدينة بسكان الريف، ووجد بأن الريفيين يتميزون بالسلوك الحسن، وبالنزاهة والشجاعة، بينما الحضريين بالخبث، والرشوة، الكذب والخوف.

غير أن الدراسة العلمية لجغرافية الجريمة والجنوح ترجع إلى بداية القرن التاسع عشر في أوروبا حيث بدأها «دى جيري» (De Guerryl) في فرنسا سنة 1833، بدراسته للتوزيع المحلي للجريمة والمجرمين في فرنسا، و«روسون» (Rawson) بدراسته للاجرام في بعض المدن الانجليزية الكبرى، عام 1939، و«ماهيو» (Mayhew) بدراسته حول عمال مدينة لندن للسنوات 1951ـــ1864، كما درس «بوث» (Booth) الأحياء العمالية بمدينة لندن سنة 1903.

(*) أستاذ بمعهد الحقوق ـــ جامعة الجزائر.

وقد استخدمت هذه الدراسات الايكولوجية للجريمة، الخرائط الجغرافية والاحصائيات الجنائية في تحليل التوزيع الجغرافي للجريمة والمجرمين. كما بينت هذه الدراسات الفوارق القائمة بين معدلات الجريمة وتفاوت نسبتها، تبعا لاختلاف المناطق الجغرافية، ومدى علاقة الجريمة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية ككثافة السكان، حجم المدينة، الفقر، والتعليم.

أما على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، فتعتبر دراسات عالم الاجتماع الأمريكي «كاليفارد شو» من أبرز الدراسات الايكولوجية الأمريكية على العموم، وقد تناول «شو» في دراسته لمدينة شيكاغو» عام 1930 موضوع الحي (Neighbourhood) ومدى اختلاف الاجرام كما ونوعا، بين أحيائها المختلفة.

وقد ركّز «شو» في دراسته الايكولوجية على مناطق معينة من المدينة سماها «مناطق الجناح» (Delinquency Areas) مستعملا في ذلك طريقة الخرائط الموقعية (Spot Naps) لبيان مكان اقامة الأطفال الجانحين، الذين ثبت جنوحهم رسميا لدى محاكم الأحداث في مدينة شيكاغو خلال السنوات 1900—1927.

وقد توصل «شو» إلى أن نسبة الجنوح تختلف باختلاف بعد المنطقة أو قربها عن مركز المدينة، حيث تقل تدريجيا كلما ابتعدنا عن قلب المدينة إلى ضواحيها، كما يبين أعلى نسبة للجنوح هي في تلك المناطق التي تحيط بالمراكز الصناعية لمدينة شيكاغو، كمنطقة المصانع، والمراكز التجارية ومستودعات خزن البضائع، وهي تتميز بخصائص اقتصادية وسكانية واجتماعة معينة.

وقد تعرض التفسير الايكولوجي إلى نقد شديد، ففي كتابها بعنوان «هل يمكن قياس الجناح» («Can Delinquency be measured»)، هاجمت الأستاذة الأمريكية «صوفيا روبينسون» (Robinson) أفكار «شو» المتعلقة

بمناطق الجناح»، حيث وجدت أن تفاوت نسبة الجنوح لا يمكن أن تقاس ببعد المنطقة أو قربها من مركز المدينة، بل هي مجرد صدفة، كما عارض الأستاذ «جوناسن» (Jonassen) الأسباب السابقة لاختلاف معدلات الجناح، حيث ردها إلى عوامل متعددة كالتفاوت في القوانين ذاتها، واختلاف اجراءات الشرطة والقضاء بين منطقة وأخرى.

ورغم انتقادات دراسات شو وأفكاره الايكولوجية فإنها كانت لها فائدة عملية كبيرة في ميدان الرقابة وضبط الجريمة، بالاضافة إلى ذلك، فقد فتحت هذه الدراسات الايكولوجية المجال لدراسات اجرامية أخرى في العالم، وخاصة في بريطانيا.

وقد تميزت الدراسات البريطانية المعاصرة بالتركيز على دور سياسة الاسكان والطبقات الاجتماعية في تفسير أسباب اختلاف معدلات الاجرام بين منطقة وأخرى.

ففي سنة 1957 نشر «ترنس موريس» (Terence Morris) كتابا بعنوان «المنطقة الاجرامية»: دراسة في الايكولوجيا الاجتماعية»، ومهمة هذه الدراسة كانت حول نتائجها المتمثلة في ابراز دور نوع منطقة السكن وسياسة السكن المحلية في دراسة تطور الجنوح في انكلترا. وعليه فقد حل مفهوم «الطبقات الاجتماعية والسكن» (Housing-classes) محل مفهوم «المنطقة الجانحة» (Delinquency Area) وقد توصل «موريس» إلى أن المميزات المادية للمناطق الحضرية ليست مهمة في تفسير معدلات الجنوح، بل نوع سياسة الاسكان ومستوى الطبقات الاجتماعية.

ومهما اختلفت التفسيرات النظرية لمركز الاجرام والانحراف في المدن، فإن الاجرام يبقى متمركزا في مدن العالم المتقدم، العالم النامي كليناردـ 1973)، والجزائر ليست استثناء على ذلك.

ففي دراسة «ريدوح وزملائه (Ridouh et all 1969» والمتعلقة بمقارنة حجم جنوح الأحداث خلال السنوات 1967ـــ1969 في ثلاث مناطق جزائرية (الجزائر ـــ تيزي وزو ـــ ورقلة والتي كانت لها نسب مختلفة في التمدن، وجد بأن أكثر المناطق تمدنا (وهي الجزائر العاصمة) هي أكثرها انحرافا واجراما.

كما بينت دراسة **15229** قضية جنائية من مختلف جهات البلاد لسنتي 1966، 1977، بأن 45% منها كانت من الحضر، 35% كانت لها خلفية ريفية و20% منها غير معروف. علما بأن عدد السكان الريفيين كان يمثل 3/2 مجموع السكان، وهذا يدل على أن الاجرام متمركز في المناطق الحضرية (ريدوح، 1969).

وفي دراسة أخرى منجزة من طرف وزارة العدل (1979) حول تحليل 100472 قضية جنائية لفترة 1965ـــ1978 وجد بأن 61.76% من هذه القضايا كانت من مناطق حضرية و38.24% من مناطق ريفية.

وبالنسبة لسنة 1978، وجدت نفس النتائج في دراسة 7126 حالة من طرف نفس الوزارة، حيث وجد أن 60.54% من هذه القضايا كانت حضرية و39.46% كانت ريفية (وزارة العدل، 1979).

وفي ملتقى وطني حول جنوح الأحداث في الجزائر، أكد ممثل من وزارة العدل بأن أكثر من 80% من المجرمين الأحداث لسنة 1976 كانوا من مناطق حضرية، حيث كان 3/2 فقط من المجموع العام للسكان يعيشون (وزارة العدل 1980).

زيادة على ذلك تتمركز الأحداث في الجزائر في المدن الكبيرة وهذه حقيقة معترف بها في معظم بلدان العالم، ففي سنة 1976 ارتكبت 40% من مجموع جنوح الأحداث في أكبر المدن الجزائرية:، الجزائر، وهران، قسنطينة، والتي كانت كلها تحتوي على أقل من 20% من مجموع السكان خلال نفس السنة، والجزائر العاصمة، بارتفاع كثافة سكانها أخذت 20%

من مجموع جرائم الأحداث المسجلة في كل أنحاء البلاد، خلال سنوات 1973، 1976، 1978 (وزارة العدل 1974، 1977، 1979)، أما المناطق ذات الكثافة السكانية الصغيرة، فشكلت رسميا 02% فقط من مجموع جنوح الأحداث، وهذا حسب ما أشار إليه مدير الشرطة القضائية في تقريره إلى الملتقى الوطني حول الجريمة وجنوح الأحداث المنعقد في الجزائر العاصمة في 12 إلى 14 نوفمبر 1974.

بالاضافة إلى ذلك تتمركز الجريمة وجنوح الأحداث في مايسمى «بالاحياء القصديرية» (Bidonvilles) أي المناطق المنهارة والمنحلة اجتماعيا والواقعة على ضواحي أو في مراكز المدن، فكثير من الجانحين يقيمون في المناطق القصديرية ويرتكبون جرائمهم في وسط المدينة، حيث المتاجرة، والأماكن العامة المكتظة، مثل محطات السكة الحديدية، والحافلات، وفي الأماكن الترفيهية الأخرى: كالسينما الملاعب الرياضية، والمقاهي، وغيرها (أنظر مجلة الشرطة رقم 1: 1975، رقم 10: 1978).

كما وجدت أنماط متشابهة (Similar Patterns) في كثير من مدن البلدان النامية والمتقدمة فقد بينت دراسة في طوكيو، اليابان، بأن الجنوح كان متمركزا في المناطق الواقعة بين وسط وضواحي المدن، حيث هناك كثير من المناطق الترفيهية لتجمهر الأحداث (مانهايم 1965، ص: 558).

وعلى ضوء هذه المعطيات، يمكن استنتاج بأن هناك «مناطق تفريخ» (Breeding Areas) حيث يقيم **المجرمون** ومناطق جلب (Attracting Areas)، حيث يرتكبون جرائمهم، وهذا بالنسبة لايكولوجية الجريمة والجنوح، باستثناء **جرائم أصحاب الياقات البيضاء (White Collor Crimes) في مدن** الجزائر، لكن هذا الموضوع الأخير مازال يعالج عن طريق الدراسات العلمية.

ويبدو أن جنوح الأحداث في الجزائر عرف ارتفاعا معتبرا تبعا للتنمية الاجتماعية، الاقتصادية والتمدن في البلاد.

ومن أجل شرح هذه الحقيقة، حللت احصاءات فترة 1967ـــ1978 لأهميتها بالنسبة للتصنيع والتمدن في الجزائر.

* **جنوح الأحداث، التمدن والتنمية الاقتصادية ـــ الاجتماعية :**

لقياس مدى تطور التنمية الاقتصادية ـــ الاجتماعية، استعمل النمو السكاني، الصحة، التعليم الانتاج المحلي الاجمالي، العمل الصناعي، عدد المسافرين، ومستعملوا التلفون كمؤشرات للقيام بذلك.

فبين سنوات 1967ـــ1978 ارتفع عدد السكان بـ40%، عدد الأطباء (كمقياس لتحسن العناية الصحية) بـ38 2%، التعلم بـ144%، اللانتاج المحلي الاجمالي والعمل الصناعي بـ583%، 266% على التوالي، عدد المسافرين بالسيارة بـ220% وعدد الخطوط الهاتفية بـ133% (وزارة التخطيط 1980).

وخلال نفس الفترة (1967ـــ1978) ارتفعت نسبة الساكنين في المناطق الحضرية من 32% سنة 1967 إلى 42% سنة 1978»، أي بارتفاع عددي متمثل في أكثر من 68% من سكان الحضر (وزارة التخطيط 1980)، زيادة على ذلك كما هو متوقع مع تطور التمدن والتنمية الاقتصادية ـــ الاجتماعية، ارتفع الطلاق في الجزائر بـ65% من 500 12 حالة سنة 1969 إلى 22138 حالة سنة 1978 (وزارة العدل 1979).

كما ارتفع جنوح الأحداث خلال نفس الفترة بـ222% أي بمعدل من 93 إلى 207 لكل 000 100 ساكنا (في سن 10ـــ19 سنة) (وزارة العدل 1979)، ومن خلال شكل 01 نلاحظ أن جنوح الأحداث في الجزائر ارتفع بالتوازي مع التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتمدن.

وبالنظر إلى شكل 01، يمكن التساؤل حول ما إذا كان مستوى جنوح الأحداث يعكس السلوك الاجتماعي المتغير، سياسة المؤسسات المتغيرة

أو النمو السكاني ؟، هذا سؤال صعب الاجابة عنه، حيث أن تفسير الاحصاءات الجنائية الرسمية يثير مشاكل في كل بلد، فبالنسبة للجزائر ومع نقائص الاحصاءات الجنائية الرسمية، فإن الارتفاع الثابت لجنوح الأحداث خلال فترة 1967ـــ1978 (باستثناء سنة 1976)، كما هو ظاهر في شكل 1، يبدو دليلا «حقيقيا» لارتفاع الجنوح. ويمكن تفسيره جزئيا بالنمو السكاني والتطور التدريجي للهيئات القانونية بعد الاستقلال، ان انخفاض جنوح الأحداث خلال سنة 1976 لم يعتبر انخفاضا حقيقيا من طرف وزارة العدل، بل شرح بالحقيقة المتمثلة في أن محاكم الأحداث كانت بطيئة في الفصل في قضايا الأحداث لتلك السنة (وزارة العدل 1979).

ان ارتفاع جنوح الأحداث في الجزائر كان أيضا باديا في احصاءات الشرطة، حيث أنه ارتفع بين 1970 و1975 بـ690% في المناطق الحضرية (وزارة الداخلية 1980)، بالاضافة إلى ذلك، ارتفعت جرائم الكبار بصورة معتبرة بين سنوات 1965ـــ1979، وقد سجلت وزارة العدل بأنه خلال هذه الفترة ارتفع عدد المستجونين الكبار من 7474 إلى 16224 شخص، أي بزيادة 136% (وزارة العدل 1974، 1979).

رغم نقائص الاحصاءات الجنائية الرسمية في الجزائر، يستنتج عموما على ضوء هذا التحليل، بأن الجريمة وجنوح الأحداث ارتفعا كثيرا خلال فترة 1967ـــ1978، وهذا الارتفاع ساير بالتوازي التمدن والتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

كما أن التوزيع الجغرافي للجريمة والجنوح في الجزائر والمتمثل في تمركزهما في المدينة يبين بوضوح أن هناك عوامل مهمة وراء ذلك، متعلقة بالتغير الاجتماعي السريع الذي عرفه المجتمع الجزائري منذ الاستقلال من جهة والمشاكل التي صاحبت التنمية والتمدن من جهة أخرى، وعليه يمكن القول بأن الاجرام والجنوح في الجزائر هو إلى درجة كبيرة مشكل حضري.

شكل رقم 1
جرائم الأحداث والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر:
1967—1978 (نسب مئوية مكدسة)

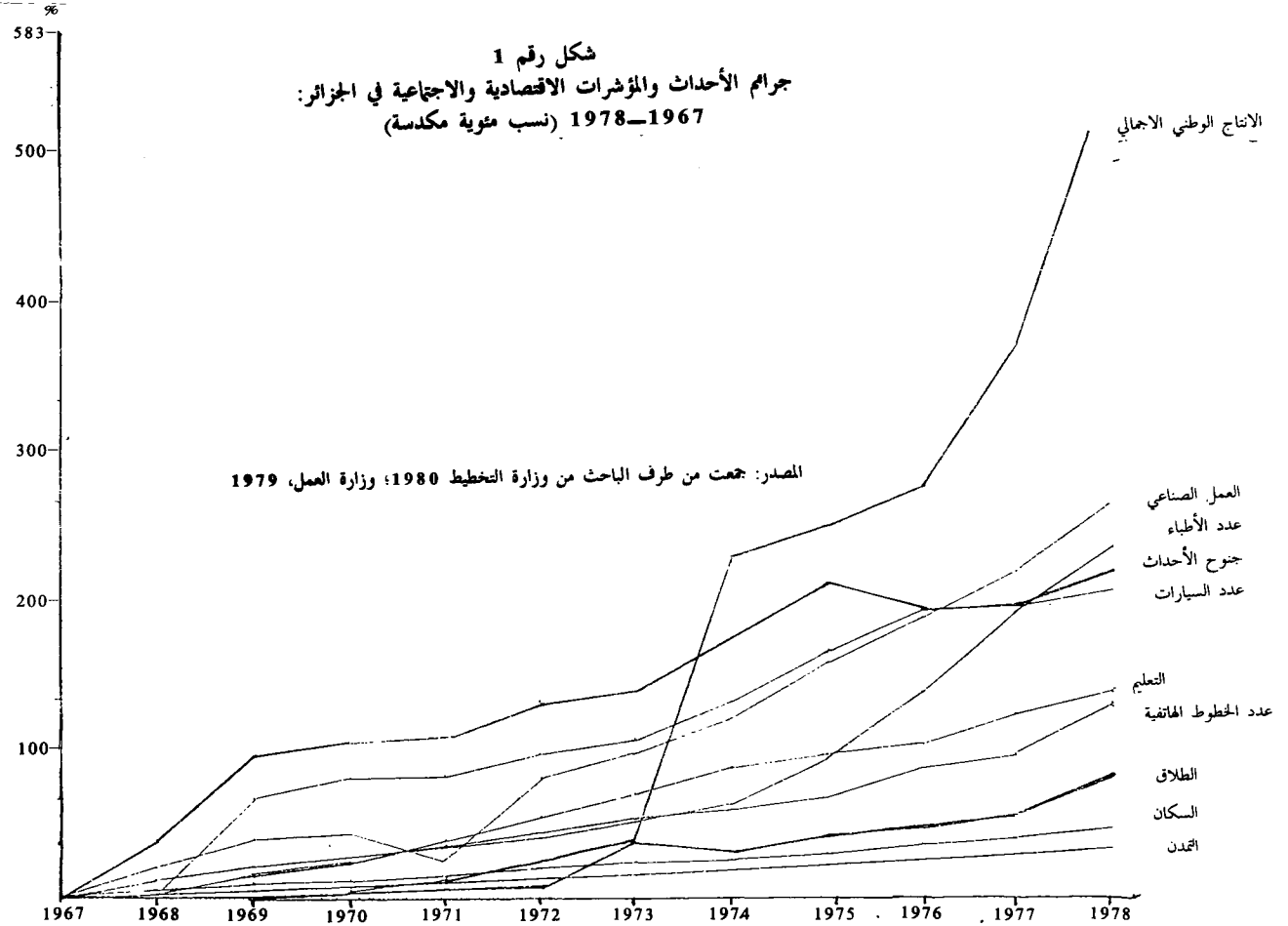

المصدر: جمعت من طرف الباحث من وزارة التخطيط 1980؛ وزارة العمل، 1979

المراجع
REFERENCES

1 — Clinard, M. Abbott (1973) Crime in Developing countries, Wiley publications, London.

2 — MANNHEIM, H. (1965) Comparative Criminology, Vols. 1-3, Routlege Keegan Paul, London.

3 — Ridouh, Betal (1969) Approache Epidemiologique Psychiatrique de la criminalité Algérienne à travers une tranche d'Expertise Médico- Légal de 1963-1968.
Revue pratique de psychologie de la vie sociale et d'hygiene mentale vol. 3, pp.135-170 (1971).

4 — Voss, H.L. Petersend. meds (1971) Ecology, Crime and Delinquency, Meredith Corporation, New York.

5 — وزارة العدل، الاحصاءات الجنائية: 1975، 1979، 1980.

6 — وزارة الداخلية، احصاءات الشرطة: 1980.

7 — وزارة التخطيط، احصاءات: 1967—1978.

8 — مجلة الشرطة الجزائرية 1975، عدد 01، 1978 عدد 10.